

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2004/26
2 August 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تقرير المحفل الاجتماعي الثاني

(جنيف، ٢٢-٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤)

الرئيس - المقرر: خوسيه بينغوا

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٢- ١ مقدمة
٣	١٥- ٣ أولاً- تنظيم الدورة
٥	٢٨- ١٦ ثانياً- الفقر وحقوق الإنسان: تمكين الفقراء
٩	٤٠- ٢٩ ثالثاً- الفقر الريفي والفقر المدقع: صوت الفئات المتأثرة
١٣	٥٦- ٤١ رابعاً- حقوق الإنسان في سياق الاستراتيجيات التنفيذية للتصدي للفقر
١٨	٩٩- ٥٧ خامساً- الاستنتاجات والتوصيات
١٨	٧٥- ٥٨ ألف- الاستنتاجات
٢٢	٩٩- ٧٦ باء- التوصيات

المرفقان

٢٦	 الأول- قائمة الوثائق
٢٧	 الثاني- جدول الأعمال

مقدمة

١ - طلبت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ١٢/٢٠٠٢، أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يأذن للجنة الفرعية بأن تعقد في جنيف محفلاً سنوياً بين الدورات بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يُعرف باسم المحفل الاجتماعي، وذلك لمدة يومين وفي مواعيد تسمح بأن يشارك فيه ١٠ من أعضاء اللجنة الفرعية تعينهم المجموعات الإقليمية للجنة الفرعية. وقد أيدت لجنة حقوق الإنسان، في مقررها ١٠٧/٢٠٠٣، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقررته ٢٠٠٣/٢٦٤، طلب اللجنة الفرعية. وقد أعادت اللجنة الفرعية، في قرارها ١٤/٢٠٠٣ الذي اعتمدته في دورتها الخامسة والخمسين، تأكيد قرارها بأن ينعقد المحفل الاجتماعي كل سنة.

٢ - واجتمع المحفل الاجتماعي المعقود في عام ٢٠٠٤ هو الاجتماع الثاني من نوعه. وكانت دورة تمهيدية قد عقدت في عام ٢٠٠١، وعقد الاجتماع الأول للمحفل الاجتماعي في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (E/CN.4/Sub.2/2002/18).

أولاً - تنظيم الدورة

٣ - انعقد المحفل الاجتماعي في ٢٢ و٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، واشترك فيه خبراء اللجنة الفرعية التالية أسماءهم: غودمندور الفريدسون، وخوسيه بينغوا، وغاسبار بيرو، وشيكوا تشين، وكريستي ايزيم إمبونو، وفلاديمير كارتاشكين، وعبد الستار.

٤ - كما حضر الاجتماع الخبير في اللجنة الفرعية السيد سولاي جيهانجير سوراجي.

٥ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة بمراقبين: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، بربادوس، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، رومانيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، السويد، شيلي، صربيا والجبل الأسود، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، كينيا، لبنان، مصر، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ - وكانت الدولة التالية غير العضو ممثلة في الاجتماع: الكرسي الرسولي.

٧ - وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة: برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)،

ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٨- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ممثلة: مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية بالأمم المتحدة، ومركز أوروبا - العالم الثالث، وهيئة الفرنسيسكان الدولية، والمجلس الدولي للمرأة، والحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، والمؤتمر الإسلامي العالمي (الفئة العامة)، وطائفة البهائيين الدولية، والمركز الأوروبي لحقوق الغجر (الروما)، وهيئة التضامن للنساء الأفريقيات، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، والاتحاد الدولي للجامعيات، والرابطة الدولية لحقوق وحريات الشعوب، والحركة الدولية لتأخي الأعراق والشعوب، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة، والمنظمة الدولية لتنمية حرية التعليم، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والاتحاد اللوثيري العالمي، ومنظمة المحامين من أجل مجتمع ديمقراطي، ومنظمة الإنسانية الجديدة، ومنظمة باكس رومانا، ومركز توثيق حقوق الإنسان في جنوب آسيا، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية، والمنظمة العالمية للمرأة (الفئة الخاصة)، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية، والاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفين الكاثوليكين، ومنظمة سوكا غاكاوي الدولية، ومجلس السلم العالمي (مدرج على القائمة).

٩- كما أوفدت المنظمات والمؤسسات الأكاديمية التالية ممثلين عنها: مركز الدراسات التطبيقية في مجال المفاوضات الدولية، واللجنة الخارجية لتقديم الدعم للمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، ومؤسسة الكاف للتنمية، وكلية لندن للعلوم الاقتصادية، ومؤسسة Lucistrust-Bonne volonté mondiale، ومعهد Ludwig Boltzmann، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية في شمال ويلز، وكلية التدريب الدولي في جامعة أولستر.

١٠- وقد تألف الحفل الاجتماعي من أربعة أفرقة مناقشة بشأن مواضيع "الفقر وحقوق الإنسان: تمكين الفقراء" (فريق المناقشة الأول)؛ و"الفقر الريفي والفقر المدقع: فئات خاصة" (فريق المناقشة الثاني)؛ و"دور حقوق الإنسان في تطوير الاستراتيجيات التنفيذية للتصدي للفقراء" (فريق المناقشة الثالث)؛ و"توصيات بشأن العناصر المتصلة بإدراج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر" (فريق المناقشة الرابع). وأدار خبراء كل مناقشة من مناقشات الأفرقة. وفي أعقاب العروض التي قدمها الخبراء، طرح المشاركون في الحفل أسئلة وأدلووا بتعليقات. ويرد في المرفق الأول برنامج عمل الحفل الاجتماعي. وترد في المرفق الثاني قائمة بالوثائق التي قُدمت إلى الحفل الاجتماعي.

١١- والخبراء وممثلو المنظمات غير الحكومية الذين شاركوا في أفرقة المناقشة الأربعة هم: باتريسيا أشيلي، وتشالوكا بيباني، ولياندرو ديسبوي، وإميليو غافاري، وبول هونت، وجينيفر كونينانتي، ومانفريد نوفاك، وصديق عثمان، وشاهرا رضوي، وفرانغ روي، وكاري تابيولا.

١٢- وقد افتتح نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان المحفل الاجتماعي الثاني. ونوه بدور السيد بينغوا في النهوض بعمل المحفل الاجتماعي، ملاحظاً أهمية الحق في التنمية بالنسبة لتعزيز عملية تمكين الناس. كما لاحظ أهمية إعلان عام ١٩٦٩ بشأن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي بالنسبة لعمل المحفل، إلى جانب الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية، وإعلان الألفية وما يرتبط به من أهداف إنمائية. وقال إن استئصال شافة الفقر يتطلب التزاماً وعملاً على المستويين الدولي والوطني على السواء. وشجّع نائب المفوض السامي المحفل الاجتماعي على التفكير في القيمة المضافة التي يمكنه إضافتها على عملية التصدي لهذه التحديات والإسهام بعناصر جديدة في المناقشة.

١٣- ورشح السيد تشين السيد بينغوا ليكون رئيساً - مقررًا للمحفل الاجتماعي. ووافق المحفل على هذا الترشيح بالتركية.

١٤- ووصف السيد بينغوا، بصفته رئيساً للمحفل الاجتماعي، عمل هذا المحفل فشبهه بحركة ثقافية تهدف إلى القضاء على الفقر، أو بمشروع "إبطال" - قياساً على إبطال الاسترقاق. وشجع على التحول، في جهود مكافحة الفقر، بعيداً عن الافتراض الذي يعتبر أن الفقر هو ظاهرة طبيعية، مشدداً على أن الفقر ظاهرة غير مقبولة من وجهة نظر حقوق الإنسان وبالتالي فإنه ينبغي أن يواجه برفض واستنكار. وقال إن "الفقر هو الوجه الجديد للعبودية" على حد تعبير نيلسون مانديلا. وأعاد السيد بينغوا تأكيد أهمية إيجاد أوجه تآزر بين الجهود المبذولة على المستويين الدولي والوطني، مشيراً إلى المحفل الاجتماعي الذي عقد في عام ٢٠٠٤ في مومباي في الهند، وإلى الندوتين المعنيتين بمكافحة الفقر، اللتين عقدتا في بيون في الهند ونانت في فرنسا، والصلات التي تربطهما بالحركة الدولية الأوسع لمكافحة الفقر. وشجع السيد بينغوا الحاضرين من الخبراء وممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية على التوصل إلى فهم واضح للاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه المحفل الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة تعريف الفقر والفقر المدقع والحاجة إلى اعتماد صك اشتراعي مستقل في هذا المجال. وقال إنه ينبغي للمحفل الاجتماعي أن يستند في عمله إلى الروابط المترسخة على نحو متزايد بين الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان، وأن يقدم إلى اللجنة الفرعية فكرة واضحة عن أنواع المشاريع والاستراتيجيات التي ينبغي لها أن تسعى إلى تنفيذها فيما يتصل بهذه القضايا.

١٥- وأقر المحفل الاجتماعي جدول الأعمال المؤقت (E/CN.4/Sub.2/SF/2004/1) وتم تعيين مقررين لأفرقة المناقشة الثلاثة الأولى.

ثانياً - الفقر وحقوق الإنسان: تمكين الفقراء

١٦- استشهد السيد تابيولا، من منظمة العمل الدولية، بإعلان فيلادلفيا الصادر في عام ١٩٤٤، ملاحظاً أن الفقر يشكل في كل مكان خطراً يهدد الرفاه في أي مكان. وقال إن الفقر هو مرض اجتماعي واقتصادي أساسي يؤدي إلى عجز وشميش الأفراد والجماعات والبلدان. وأوضح أن ارتفاع مستوى انعدام المساواة يعوق النمو الاقتصادي. وقد أصبح العالم أكثر استقطاباً، مع تفاوت توزيع الفوائد التي تقاس بالاستناد إلى معايير اقتصادية

ضيقة. وقال إن عالماً أكثر رخاءً وإنصافاً هو أيضاً عالم أكثر أمناً. ويجب أن يكون توفير فرص العمل ركناً أساسياً من أركان العمل الوطني، ويجب أن تكون فرص العمل التي يتم توفيرها فرص "عمل لائق". بما يتوافق بصورة عامة مع المعايير الدولية. وقال إن إمكانية الحصول على عمل غالباً ما تمثل، بالنسبة للفقراء، السبيل الوحيد للتخلص من الفقر. وأوضح أن آليات الحكم يجب أن تتصدى على نحو أفضل للطريقة التي تعمل بها أسواق العمل. ويجب جعل الشمول والإدماج وتوليد الدخل من الأولويات، كما يجب إدراج الشمول الاجتماعي على نحو مباشر ضمن السياسات الاقتصادية الكلية. ويجب إعادة توجيه سياسات النمو والحد من الفقر في اتجاه يكون في مصلحة الفئات الفقيرة والمستبعدة.

١٧- وأضاف قائلاً إن منظمة العمل الدولية قد استحدثت أدوات في مجال السياسة العامة يمكن أن تساعد المجتمعات المحلية على التخلص من الفقر. فقد تم اختبار "مجموعة أدوات خاصة بالعمل اللائق" في ١٤ بلداً، ويتمثل أحد الأركان الرئيسة لهذه المجموعة في تعزيز المبادرات المتخذة من قبل المجتمعات المحلية. وسلط السيد تابيولا الضوء على إعلان منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ("معايير العمل الأساسية")، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثماني لمنظمة العمل الدولية بشأن هذا الموضوع، واصفاً إياها بأنها "أرضية" تحظى بقبول مشترك بالنسبة للاقتصاد العالمي. وقال إن ثمة حاجة لمزيد من البحث لتحديد الصلة المباشرة لصكوك منظمة العمل الدولية بمسألة الحد من الفقر، بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه عملية الإشراف على معايير منظمة العمل الدولية. وأوضح أنه إذا لم يكن هناك احترام للحقوق الدنيا المتصلة بالعمل اللائق، فسوف يكون هناك مجال واسع لمواقف عدم المبالاة أو التطرف وما يحتمل أن يترتب على اجتماعهما معاً من نتائج مدمرة.

١٨- وتحدث السيد نوفاك عن أهمية الحقوق المدنية والسياسية في مكافحة الفقر. وقال إن تمكين الناس يشكل جوهر حقوق الإنسان ذاته. وأوضح أن وجود مطالبات واستحقاقات قانونية مع ما يقابلها من التزامات وواجبات قانونية يمكن أن تُساءل عنها الدول وغيرها من الجهات التي تقع على عاقتها تلك الواجبات على المستويات الوطنية والدولية هو أمر يميز فكرة حقوق الإنسان المتمثلة في التمكين عن تلك الفكرة التي تنطوي عليها أطر ونظم قيم أخرى. والغاية النهائية للتنمية تتمثل في القضاء على شافة الفقر. غير أن عملية التنمية لا تزال توجهها المصالح الاقتصادية في البلدان الصناعية ضمن "بنية أبوية" شاملة. وقال إن نهج حقوق الإنسان إزاء الحد من الفقر يعكس مجموعة من الافتراضات مختلفة اختلافاً أساسياً. فحالة "العجز" تشكل الموضوع الأساسي لدراسة البنك الدولي المعنونة "أصوات الفقراء". وعادة ما لا يتم ربط الحد من الفقر إلا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكنه إذا كان هناك فهم صحيح للفقر باعتباره مرادفاً للعجز، فلا بد من التشديد على الحقوق المدنية والسياسية أيضاً. بحيث يمكن للفقراء أن ينظموا أنفسهم وأن يطالبوا بحقوقهم وأن ينهضوا من حالة الفقر.

١٩- ولاحظ السيد نوفاك أن وكالات مثل البنك الدولي وغيره محقة إذ تطالب بأن تكون استراتيجيات الحد من الفقر موجهة على أساس قطري، ولكن واقع الحال لا يزال مغايراً لما يقال من بليغ الكلام. إذ نادراً ما يكون للفقراء أنفسهم دور فعال في تصميم وصياغة وتنفيذ العمليات المتصلة بورقات استراتيجية الحد من الفقر. والتحدي الرئيسي الذي يواجهه الأخذ بنهج حقوق الإنسان يتمثل في ضمان مشاركة الفقراء مشاركة نشطة

ومستنيرة في جميع مراحل تلك العمليات، بما فيها عمليات الرصد والمساءلة، ولا يمكن تنفيذ أية سياسة ناجحة للحد من الفقر إلا في تلك المجتمعات التي تكون فيها الحقوق المدنية والسياسية مكفولة بالكامل والتي تتوفر فيها حماية قانونية متكافئة لجميع الفئات، بما فيها الفقراء، كما تتوفر فيها فرص المشاركة على قدم المساواة.

٢٠- وتحديث السيد عثمان عن العلاقة بين تمكين الناس والحد من الفقر. وقال إن الدراسة المعنونة "أصوات الفقراء" تبين الشعور الواسع الانتشار بحالة العجز - وليس الجوع والأمية وما يرتبط بهما من نقص في القدرات - الذي يعانيه الفقراء. والعجز هو جانب من جوانب الفقر، كما أنه سبب من أسبابه ونتيجة من نتائجه. والعجز، باعتباره سبباً من أسباب الفقر، يجب أن يعالج على نحو مباشر في استراتيجيات الحد من الفقر. وقليلة هي السياسات التي تُعتبر "محايدة" من حيث تأثيرها على مختلف شرائح المجتمع. وقال إن خيارات السياسة العامة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وهياكل الحكم وما إلى ذلك تعني أن المسؤولين عن رسم السياسات العامة يمنحون مزايا لشرائح معينة من المجتمع مع استبعاد شرائح أخرى. وتؤدي حالة عجز الفقراء إلى استبعاد مشاركتهم وتأثيرهم في العمليات السياسية. ويجب تغيير العمليات السياسية المتمثلة في صنع القرارات بحيث تعبر عن مصالح الفقراء. ولهذا السبب، يُعتبر تمكين الفقراء أمراً أساسياً بالنسبة للحد من الفقر.

٢١- وبالنسبة لما يمكن فعله، أبرز السيد عثمان أهمية التعبئة الاجتماعية. فالتنظيم الاجتماعي يمكن أن يشكل قوة كامنة بالنظر إلى أعداد الفقراء. ولكن الفقر يشكل حاجزاً أمام التنظيم الذاتي التلقائي. وكثيراً ما تكون هناك حاجة لتوفير عوامل خارجية تكون بمثابة أدوات حفز وتعبئة. إلا أنه غالباً ما يكون لدى الفقراء شعور بانعدام الثقة بالنفس أو الخوف الناشئ عن العيش تحت سيطرة الأغنياء، مع ما يرتبط بذلك من انعدام الأمن الاقتصادي. وقال إن من الضروري وضع برامج لتوفير مكونات بديلة لسبل المعيشة الاقتصادية من أجل توفير الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي كشرط مسبق للتعبئة الاجتماعية الفعالة. ومن العناصر الضرورية الأخرى ما يتمثل في ضمان الحريات المدنية والسياسية، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى القضاء، وتأمين سيادة القانون، وإعمال الحق في الحصول على المعلومات.

٢٢- ورحب نائب المفوض السامي بالعروض التي قدمت وشجع المشاركين مرة أخرى على تحديد عناصر جديدة، منوهاً بالعمل الضخم الذي أنجز تحت رعاية اللجنة الفرعية ولجنة حقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها. وتساءل عما يمكن إضافته إلى عمل تلك الهيئات، وعن الجديد الذي يمكن للمحفل الاجتماعي أن يضيفه. وأشار إلى أن فكرة "الفقر الذي يمكن منعه" هي فكرة جديدة بأن ينظر فيها إلى جانب عدد من المقترحات المحددة، ولا سيما: (أ) تشجيع الدول على تقديم تقارير دورية عن مدى تفشي الفقر المدقع في بلدانها، مع قيام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في ما تقدمه من تقارير سنوية، بتحديد حالات الفقر الذي يمكن منعه، والتي يمكن في معظم الأحوال معالجتها ضمن الموارد المتاحة؛ و(ب) إسناد دور أكثر فعالية للمحاكم والهيئات الدولية لحقوق الإنسان في التصدي للأنماط الثابتة من الانتهاكات الجسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ و(ج) التأكيد على مبدأ عدم التمييز - وهو التزام يجب إعماله فوراً وليس تدريجياً - في إطار جهود الحد من الفقر؛ و(د) زيادة التشديد على التعليقات العامة والتوصيات التي تصدر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ و(هـ) الاعتماد على عمليات التقييم التي يجريها الأمين العام كل خمس سنوات

فيما يتصل بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ و(و) زيادة التشديد على الاستراتيجيات الوقائية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٢٣- ثم أفسح رئيس المحفل المجال للمشاركين لإبداء تعليقاتهم. ورأى السيد كارتاشكين أنه ينبغي أن يطلب من تلك الدول التي لم تصدق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تنضم إليه أن تقدم تقارير إلى المحفل الاجتماعي بشأن العقوبات التي تعترض سبيل التصديق أو الانضمام، وأن تحدد المجالات التي قد يكون من المفيد فيها الحصول على مساعدة تقنية من الأمم المتحدة. وقال إن نهج التعبئة القانونية والاجتماعية ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب.

٢٤- ولاحظ السيد عبد الستار حدوث تقدم متفاوت بين مختلف البلدان في مجال الحد من الفقر. كما لاحظ أن البلدان التي حققت نجاحاً قد اعتمدت إلى حد بعيد على الجهد المحلي المبذول بالاستناد إلى أهداف واستراتيجيات وطنية بشأن الحكم السديد تتميز بالحرص على تحقيق الغايات المنشودة، وسياسات اقتصادية ونظم سياسية سليمة وهياكل اجتماعية قوية. إلا أن للمجتمع الدولي دوراً يؤديه في تشجيع هئية بيئة تمكينية، وفي تعزيز التعاون الاقتصادي وتشجيع الحكم السديد. وقال إن الفساد ما برح يشكل حاجزاً من الحواجز الهامة التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية، وإن جوانب القصور التي تشوب النظام المصرفي الدولي تسهل، إلى حد ما، حدوث هذا الفساد. وعلى المستوى الدولي، يعتبر النظام الاقتصادي والتجاري الدولي - بما في ذلك الإعانات الزراعية - من الحواجز الخطيرة أيضاً التي يجب التصدي لها. وينبغي للمحفل الاجتماعي أن يحث اللجنة الفرعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، على تيسير بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز الجهود الرامية لتأمين نجاح جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢٥- ولاحظ السيد ديسبوي أن الفقر المدقع يمثل ظاهرة واسعة الانتشار في شتى البلدان، وهو آخذ في التزايد رغم التقدم التكنولوجي. ومع ذلك فليس هناك تعريف مقبول عالمياً للمعنى الدقيق لمصطلحي الفقر والفقر المدقع. فالافتقار إلى الدخل ليس كافياً. ولقد بات من المقبول على نطاق واسع الآن أن للفقر أبعاداً متعددة فيما يتصل بحقوق الإنسان بحيث إن الأمر ينطوي على حلقة مفرغة تتمثل في عدم إعمال جميع حقوق الإنسان - الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية. ولذلك فإن الحلول المتعلقة بمشاكل حقوق الإنسان ينبغي أن تكون شاملة جامعة ومتعددة الأبعاد. والفقر، والفقر المدقع بصفة خاصة، يشكلان إلى حد بعيد ظاهرتين غير منظورتين. ومن الضروري القيام بعمليات استقصاء على المستويين الدولي والوطني لمعرفة حقيقة ما تمثله هذه الظواهر فعلاً، مع وضع معايير محددة بوضوح يمكن من خلالها وضع سياسات عامة يكون لها تأثير محدد في الحد من الفقر.

٢٦- وشدد السيد ألفريدسون على أهمية احترام جميع حقوق الإنسان كمنطلق، ملاحظاً أيضاً ضرورة منع المنازعات العنيفة، والحاجة إلى تعزيز مساءلة المسؤولين المنتخبين والمعينين في الحكومة كجزء من ممارسة الحكم السديد، فضلاً عن تأمين الشفافية والديمقراطية والمشاركة العريضة القاعدة. وقال إن لمعايير العمل وحقوق الملكية الفكرية وحقوق الإنسان والتنمية أهميتها، ولكنه أعرب عن شكه فيما إذا كان الحق في التنمية يشكل محور تركيز مفيداً. ومن العناصر الأخرى التي أشار إليها ما يتمثل في إدماج حقوق الإنسان في صلب عمل الأمم المتحدة

ووكالات التنمية الأخرى، وتأمين احترام حقوق الأقليات وحقوق السكان الأصليين ضمن الإطار الإجمالي لمنع المنازعات العنيفة. وقال إن حقوق الإنسان هي في المقام الأول من مسؤوليات الدول، بينما تلعب المحافل والمنظمات الدولية والدول الأخرى دوراً ثانوياً. ومن الضروري وضع مبادئ توجيهية لتنظيم الاتجاه الذي توجه فيه المعونة على المستوى الوطني، مع الاعتماد على القانون أكثر من الاعتماد على السياسات، والاحتجاج بالمعايير القانونية التي يمكن الاحتكام إليها أمام المحاكم وهيئات حقوق الإنسان. ولاحظ السيد ألفريدسون أهمية مفهوم "التدابير الخاصة" أو "التمييز الإيجابي" ضمن قاعدة عدم التمييز، حسبما تنص عليه المعاهدات الدولية القائمة.

٢٧- ثم أفسح رئيس المحفل المجال لإجراء مناقشة. ورحبت رئيسة مؤتمر المنظمات غير الحكومية بالمقرر الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجعل انعقاد المحفل الاجتماعي حدثاً سنوياً، وحثت على تأمين الحصول على المزيد من التمويل لضمان المشاركة الشعبية في مناقشات المحفل الاجتماعي. وقالت إنه يجب إشراك الفقراء في تخطيط وتنفيذ ورصد برامج الحد من الفقر. وأوضحت أن حقوق الإنسان تتسم بطابع ثوري لأنها تخص "كل إنسان" وتتطلب الأخذ أساساً بنهج للعمل ينطلق من القاعدة إلى القمة ويشكل تحدياً لأولئك الذين يمسكون بزمam السلطة السياسية. وقالت إن الديمقراطية القائمة على المشاركة ضرورية من أجل تلبية مطالب الشعوب الفقيرة.

٢٨- وأشارت السيدة إمبونو إلى عدد من القيود الخارجية التي تواجه الجهود الوطنية للحد من الفقر، بما في ذلك الإعانات التجارية، وأعباء الديون الخارجية، وتحويل اتجاه المعونة على نطاق واسع نحو الحسابات المصرفية الخارجية الخاصة. وأبدى السيد تاييولا تعليقات فيما يتصل بنظم الدعم، ملاحظاً أن تدابير التكيف المؤقتة تشكل في الواقع تدابير دعم، ولكن التحولات الاقتصادية في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية تقتضي، إلى حد ما، اتخاذ مثل هذه التدابير. وقال إن التحدي يتمثل في العمل بهذه الإعانات ضمن فترات زمنية وشروط وأحكام انقضاء محددة بوضوح. وقال السيد عثمان إنه يوافق على ضرورة التصدي لمثل هذه القيود الخارجية، ولكنه لاحظ أن بلداناً كثيرة قد أظهرت قدرة على إحراز تقدم كبير حتى في ظل البيئة الدولية الصعبة. وأشار ممثل مؤتمر المنظمات غير الحكومية إلى مشكلة عدم وجود تعريف للفقر مقبول على نطاق واسع. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أشار السيد نوافك إلى تعريف للفقر. يستند إلى حقوق الإنسان، وقد بني على أساس "نهج القدرة" الذي وضعه أمارتيا سين لتعريف مشكلة الفقر.

ثالثاً- الفقر الريفي والفقر المدقع: صوت الفئات المتأثرة

٢٩- عرضت باتريسيا آشيلي، من الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، دراسة حالة فردية بشأن الفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتمكين الفقراء في موريشيوس. وأوضحت أن اليوم العالمي للتغلب على الفقر المدقع (١٧ تشرين الأول/أكتوبر) يمثل حدثاً هاماً في موريشيوس من حيث إشاعة الوعي بمشكلة الفقر في هذا البلد. وقد اغتنمت المنظمات غير الحكومية والكائنات وغيرها من المجموعات فرصة الاحتفال باليوم العالمي للتغلب على الفقر المدقع من أجل حشد جهود وتمكين الفقراء لكي يعبروا عن أنفسهم فيما يتصل بأوضاعهم. وروت السيدة آشيلي قصة قيامها بدعم إحدى الأسر على مدى عدد من السنوات لتمكينها من

الاستفادة من برنامج الحكومة الخاص بتمليك الأراضي. وقالت إن المطالبة بالحقوق في هذه الحالة كانت عملية مستهلكة للوقت ولكنها جديرة بعناء الأسرة المعنية. وقد أثبت الاحتفال باليوم العالمي للتغلب على الفقر المدقع أن الفقراء يمكن أن يكونوا من بين الجهات الفاعلة في البحث عن حلول. وفيما يتعلق بتعريف الفقر المدقع، أشارت السيدة آشيلى، باستحسان، إلى عمل اللجنة الفرعية في هذا الشأن كما هو مبين في الفقرة ٢٧ من التقرير الذي قدمه في عام ١٩٩٦ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1996/13).

٣٠- وتحديث إيميليو جافاريتي، من هيئة الفرنسييسكان الدولية في هندوراس، عن عمل الهيئة ضمن بعض المجتمعات المحلية للسكان الأصليين في هندوراس حيث وصل معدل انتشار الفقر إلى ٩٠ في المائة. وقال إن هيئة الفرنسييسكان الدولية قد عاشت مع هذه المجتمعات المحلية على مدى سنوات لمساعدة الناس في تنظيم أنفسهم. وأضاف قائلاً إنه يلزم بذل قدر كبير من الجهود لمساعدة هؤلاء الناس لتجاوز حالة تديني مستوى تقديرهم لذاتهم وغير ذلك من مخلفات ما عانوه من إقصاء. وقال إنه من الضروري في هذا الصدد العمل جنباً إلى جنب واستخدام موارد الناس واحترام تاريخهم. وأوضح أنه ينبغي أن يتم باستمرار تعزيز الحقوق المتصلة بالأراضي وغير ذلك من حقوق السكان الأصليين بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وأشار إلى أن ما ينشأ عن الفقر من هجرة إلى المدن والبلدان المجاورة يعرض الناس لحالات تنطوي على مخاطر شخصية متزايدة. وحث السيد جافاريتي المحفل الاجتماعي على أن يوصي اللجنة الفرعية بأن تواصل عملها بشأن تقديم توصيات لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان وتأمين العدالة الفعالة. وقال إن صياغة صك دولي بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان هي أمر ضروري لإرساء أساس للانتصاف القانوني.

٣١- أما جينيفر كوانتي، وهي عضو في جماعة رعاة قبائل الماساي في كينيا وزميلة من السكان الأصليين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فتحدثت باسم المشاركين الخمسة في برنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين. وسلطت الضوء على الحق في السكن اللائق، والحق في الغذاء، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في المشاركة السياسية والاشتراك في عملية رسم السياسات العامة، باعتبارها الحقوق التي يحرم السكان الأصليون من التمتع بها في أغلب الأحيان. وأوضحت أن هناك تصوراً لأساليب معيشة الرعاة والصيادين باعتبارها أساليب غير منتجة بل وحتى مدمرة للبيئة. وقدمت السيدة كوانتي عدداً من التوصيات، بما في ذلك إنشاء لجنة دولية للرعاة والصيادين لتحديد الحلول الممكنة للمشاكل، والاعتراف على المستويين الوطني والدولي بأسلوب معيشة الرعاة، وقبول المؤسسات المالية، على نطاق أوسع، للمواشي كضمان تبعي (رهن)، وتوفير الخدمات الطبية والسوقية، ووضع سياسة عامة بشأن الأمن الغذائي لصالح مناطق الرعاة والصيادين، وإرهاف حس وسائل الإعلام، وزيادة إشراك النساء من السكان الأصليين في عملية رسم السياسات العامة، وسن قوانين تعترف بالإدارة والاستخدام التقليديين للمراعي. وقالت إنه يلزم اتخاذ إجراءات تقوم على أساس أحكام الاتفاقيات السبع الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٢- وتحدثت تشالوكا بياني، من كلية لندن للعلوم الاقتصادية، عن الصلات بين الفقر الريفي والفقر المدقع، وانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. وقالت إن الفقراء كثيراً ما يكونون عرضة للتأثر بمشاكل التلوث الروحي وفقدان الأمل وأشارت إلى أن الاستغلال الجسدي والاقتصادي للفقراء منتشر على نطاق واسع. وأوضحت

السيدة بياني أن الفقر - سواء كان ريفياً أو مدقماً - يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وضرباً من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة. وقالت إنه يجب على الدولة أن تحول دون حرمان الناس من الحياة تعسفاً، كما يجب عليها أن توفر سبلاً للتعويض في حالات الوفاة الناشئة عن الفقر. وأشارت إلى أن الانتهاكات كثيراً ما تحدث أيضاً في إطار النظم "الأبوية" المتصلة بحيازة الأراضي. ومن الضروري التوصل إلى توافق في الآراء على المستوى الوطني بشأن الكيفية التي ينبغي بها توزيع الموارد، مثل الثروة المعدنية والنفطية، من أجل الحد من إمكانات حدوث نزاعات عنيفة. وقالت إنه ينبغي التركيز بصفة خاصة على الأقليات والشعوب الأصلية وحقوق غير المواطنين. كما أن الحكم السديد هو أمر ضروري لمنع الفقر والتخفيف من حدته ومعالجة آثاره. ومن الضروري أيضاً تعزيز المساءلة فيما يتعلق بالقضاء على الفساد. وأوضحت أن حقوق الإنسان توفر أساساً لتعزيز الجهود الدولية للحد من الفقر. وأشارت إلى أن مشروع المبادئ التوجيهية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الأخذ بنهج إزاء استراتيجيات الحد من الفقر يقوم على أساس حقوق الإنسان يمكن أن يدرج ضمن صك دولي يرسى أساساً قانونية أقوى لهذا الجهد.

٣٣ - ونوه بول هانت، المقرر الخاص المعني بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، بالعمل البالغ الأهمية للجنة الفرعية بشأن موضوع حقوق الإنسان والفقر المدقع. وقال إن حقوق الإنسان لا تقدم جميع الأجوبة عن مسألة الحد من الفقر، ولكنها تشكل عنصراً هاماً في برنامج متعدد الأبعاد من أجل التغيير الاجتماعي. ولاحظ أن السياسات الاستيعابية يمكن أن تكون مدمرة للشعوب الأصلية. وأضاف قائلاً إن مبدأ حقوق الإنسان المتمثل في عدم التمييز يجب أن ينعكس على نحو أفضل في سياسات الدول وممارساتها وأن يكتيف بحيث يتلاءم مع ثقافات الشعوب الأصلية وليس العكس. وأوضح أن ما نسبته ٩٠ في المائة من ميزانية البحوث العالمية المتصلة بقضايا الصحة تُنفق على الأمراض التي لا تؤثر إلا على ما نسبته ١٠ في المائة من مجموع سكان العالم، وهي حالة يجب معالجتها. وقال إنه يجب إفساح المجال أمام الفقراء لكي يعبروا بأنفسهم عن واقعهم. ومن شأن إطار حقوق الإنسان - حرية التعبير وحرية التجمع - أن يساعد في توسيع نطاق الحوار. ومن "القيم المضافة" الأخرى لحقوق الإنسان ما يشمل اشتراط التعاون الدولي على النحو الذي ينعكس في اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتابع قائلاً إن التحدي العملي الرئيسي الذي يواجهه الآن يتمثل في تحديد أدوات وطرائق جديدة لإعمال نهج حقوق الإنسان إزاء الحد من الفقر، وهو تحدٍ أساسي يواجهه في مختلف السياقات. وأشار إلى أنه ينبغي للأوساط المعنية بحقوق الإنسان أن تعمل على نحو وثيق في هذا الصدد مع خبراء الاقتصاد وأخصائيي التجارة والعاملين في مجالي الصحة والتعليم، والناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.

٣٤ - ثم فتح رئيس الحفل الاجتماعي باب المناقشة. ورحب السيد غاسبار بيرو بالعروض التي قدمت وأشار إلى وجود توافق في الآراء حول الأهمية الأساسية للجهود المبذولة على المستوى الوطني فيما يتصل بمنع الفقر. وأشاد ممثل شيلي بالرئيس وبالحفل الاجتماعي لاتخاذ هذه المبادرة. ولاحظ أنه قد يلزم الأخذ بنهج مختلفة تبعاً لما إذا كان الحفل الاجتماعي يعالج مشكلة الفقر، أو الفقر المدقع، وعرض عدداً من تدابير السياسة العامة التي اتخذت في شيلي ("شيلي المتضامنة") من أجل ضمان النمو الاقتصادي على أساس الإنصاف. وقال إن نهج حقوق الإنسان

هو نهج مناسب لمكافحة الفقر المدقع بالاستناد إلى الصكوك الدولية القائمة. وأوضح أن النهج الإيديولوجية - التي تُدرج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن فئة ثانوية - يجب أن تظل موضع مراجعة ومراقبة، وأن الالتزام بمقتضيات نهج "الإعمال التدريجي" الذي يجب تطبيقه قانوناً لا ينبغي أن يشمل الالتزامات الفورية مثل الالتزام بعدم التمييز. وقد يكون من المفيد وضع مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان والحد من الفقر تكيف بحيث تراعي خصائص مختلف الحالات.

٣٥- ولاحظ ممثل منظمة باكس روماننا أن المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة تمثل الصك الدولي الوحيد لحقوق الإنسان الذي يتناول تحديداً مسألة الفقر الريفي، وأوصى بمتابعة بحث أهمية هذا الصك وما يعود به من فائدة على عمل اللجنة الفرعية. وقال إن ثمة حاجة للأخذ بطرائق أكثر فعالية على مستوى الحكم العالمي وكذلك على المستوى الوطني، ذلك لأن الفقر يجعل من جميع القواعد الدولية قواعد حتمية. وأشار إلى حالة الهند حيث نجح فقراء الأرياف في حشد الجهود لانتخاب حكومة يتصورون أنها تعبر عن شواغلهم على نحو أفضل.

٣٦- وأكد السيد فولودين، من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أن اليونسكو تعلق أهمية عظيمة على مكافحة الفقر الذي يشكل إنكاراً لكرامة الإنسان وانتهاكاً لحقوقه. وأشار إلى أن اليونسكو تعكف حالياً على بلورة استراتيجيتها في هذا المجال وأنها تعتزم التركيز على البحوث والتحليلات المتصلة بالطابع المتعدد الأبعاد للفقر المدقع، وعمليات الترويج واستعراض حالة الفقر على المستوى الوطني من أجل إشراك الحكومات وأوساط المجتمع المدني والفقراء في دراسة أبعاد الفقر ضمن البلد وفي حشد الجهود لمكافحة الفقر، والإسهام في بناء القدرات واتخاذ مبادرات دعوية استراتيجية من أجل إجراء إصلاحات تهدف إلى القضاء على شأفة الفقر. وأعرب عن تأييده لجهود وضع المعايير والمقترحات الرامية إلى تعريف "الفقر المدقع" و"الفقر"، بما في ذلك لأغراض تيسير عمليات تقييم التقدم المحرز.

٣٧- وقال السيد ألفردسون إنه ينبغي إيلاء اهتمام لزيادة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان والانضمام إليها، ولقبول وزيادة استخدام الإجراء الخاص بتقديم الشكاوى الفردية. وأوضح أن خدمات المعونة القانونية ينبغي أن تتاح على نطاق أوسع وأن تُيسر إمكانية الوصول إليها لصالح أفراد الأقليات والسكان الأصليين والجماعات القبلية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي تشجيع لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية على دعم هذه الأهداف. ولكنه لا يوافق على أن اعتماد تعريف للفقر هو أمر ضروري أو مفيد بالنسبة لإحراز تقدم موضوعي في القضاء على شأفة الفقر. وأعرب السيد تشين عن رأي مفاده أنه ينبغي زيادة التشديد على التحديات العملية وليس على تعريف الفقر نفسه. ولكنه يوافق على أنه ينبغي النظر إلى الفقر من زاوية حقوق الإنسان وأن من الأهمية بمكان النظر إلى مسألة الفقر نظرة متعددة الأبعاد. وأوضح أنه ينبغي إيلاء أولوية للحقوق الاقتصادية بما في ذلك التعليم، إلى جانب مسؤوليات البلدان الصناعية في مجال الحد من الفقر.

٣٨- وشدد ممثل الحركة الدولية من أجل تقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع على أهمية التمييز بين الفقر والفقر المدقع، وأعرب عن رأي مفاده أن من شأن التوصل إلى تعريف لهذين المصطلحين أن يساعد في تحديد

الجهود التصحيحية الموجهة نحو أشد الناس فقراً. وقال إن هناك عدة مؤسسات وطنية ودولية تستخدم التعريف الذي اقترحه السيد ديسبوي في تقريره الذي قدمه إلى اللجنة الفرعية بشأن حقوق الإنسان والفقير المدقع (E/CN.4/Sub.2/1996/13).

٣٩- وشدد ممثل بيرو على أهمية أن يستفيد أولئك المعنيين بمفاوضات منظمة التجارة العالمية وغيرها من المفاوضات الاقتصادية من حكمة فقراء الأرياف. وقال السيد بينغوا إنه يوافق على أن لموضوع الإعانات الزراعية أهميته، وأشار إلى أن القواعد أو المعايير التي توضع في مجال حقوق الإنسان والحد من الفقر ينبغي أن تراعي ذلك بشكل صريح. وشدد ممثل الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين على أن الوصول إلى أشد الناس فقراً يحتاج إلى عملية تيسير على جميع المستويات. إذ لا يمكن للحكومات أن تفعل كل شيء، بل إنها بحاجة إلى شركاء من جميع القطاعات لمساعدة أشد الناس فقراً على اكتساب القدرة الجسدية والنفسية والثقة في الذات لكي ينهضوا من الوضع الذي يعيشون فيه. ويعتبر تقديم المنح الصغيرة وتوفير التعليم من الأركان الهامة لهذا الجهد، بالإضافة إلى توفير الهياكل الأساسية اللازمة لسد الفجوة الرقمية.

٤٠- وحذرت السيدة إمبونو من هدر قدر مفرط من الجهد والطاقة في الجدل المتعلق بتعريف الفقر. فمتطلبات الحكم السديد وسيادة القانون معروفة، ولكنه لا تزال هناك تحديات عملية. وأكد السيد جافاري على أنه من المهم التشديد على مسألة الإشراف الصحيح على برامج المساعدة الدولية من أجل ضمان توجيه الفوائد في الاتجاه المنشود. وأشار السيد بياني إلى تعريف الفقر الذي وضعت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي يرى هو أنه تعريف يمكن أن يعتبر ذا حجية.

رابعا - حقوق الإنسان في سياق الاستراتيجيات التنفيذية للتصدي للفقر

٤١- تحدث فرانغ روي، من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عن تجربة منظّمته في مجال الحد من الفقر، حيث تعمل في المناطق الريفية التي يوجد فيها معظم الفقراء. وقال إن جميع مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تسترشد بالنهج الريفية القائمة على المشاركة. وأوضح أن الحقوق السياسية والاقتصادية هي، بالنسبة للفقراء، حقوق مترابطة ومتشابكة إلى حد بعيد. وقال إن ثمة دوراً هاماً للحق في الغذاء الذي يُفسر بأنه مطلب واجب الإنفاذ فيما يتصل بالحصول على الغذاء بكمية ونوعية كافيتين. وأوضح أن فوائد النمو لا تصل إلى أشد قطاعات المجتمع فقراً في المناطق الريفية. وفي مثل هذه الحالات، يتطلب إعمال الحق في الغذاء انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تولي اهتماماً خاصاً لأشد الفئات فقراً وأكثرها تهميشاً. وشدد السيد روي على الدعوة إلى التمكين الاجتماعي - السياسي للفقراء، مما يتطلب تطوير وتدعيم منظمات الفقراء لتمكينها من التصدي للقضايا التي تعتبرها بالغة الأهمية، وتوسيع نطاق التأثير الذي يمارسه الفقراء على السياسات والمؤسسات العامة. وهناك حاجة لوجود مجموعات نسائية مستقلة من أجل تنمية قدرات وإمكانيات المرأة.

٤٢- وأشار السيد روي إلى قيام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤخراً باعتماد عملية برمجة تستند إلى الحقوق في إطار مشروع في نيبال لمعالجة مشكلة ارتفاع مستوى التمييز ضد المرأة والشعوب الأصلية فيها. وقد

اشتملت هذه العملية على: (أ) التوعية بقضايا حقوق الإنسان؛ و(ب) توفير حوافز مالية للمجتمعات المحلية التي تفي بأهداف الشمولية الاجتماعية؛ و(ج) تعزيز الوعي بالحقوق الدستورية؛ و(د) تشجيع الحوار في مجال السياسة العامة والنشاط الدعوي من خلال الإبلاغ عن الانتهاكات، وتدريب أصحاب الحقوق والعاملين في مجال القضاء وإجراء عمليات استعراض وإقامة حوار في مجال السياسة العامة؛ و(هـ) إنشاء صندوق قانوني لمساعدة المستفيدين فيما يخص الشؤون القانونية. وقال إن هذا النهج سيُطبق أيضاً في بلدان أخرى وإنه إذا ما أُريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فلا بد لنهج التنمية القائم على أساس الحقوق من أن يصبح سمة من السمات المميزة لأي استراتيجية لصالح الفقراء.

٤٣- وتناول السيد ديسبوي العلاقة بين الحق في الوصول إلى القضاء والفقير المدقع. وقال إن الفقر المدقع يشكل انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية. وأوضح أن عدم وجود تعريف للفقير المدقع يجعل من الصعب معالجة ما تنطوي عليه هذه الظاهرة من أبعاد تتعلق بحقوق الإنسان. وأشار إلى أن رابطات التضامن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في الدفاع عن حقوق الفقراء وأنه يجب معالجة مشكلة الإفلات من العقاب. وأوضح أن وصمة الفقر كثيراً ما تسفر عن إنكار إنسانية مجموعات من الناس، شأنها في ذلك شأن الآثار المترتبة على الفصل العنصري والعبودية. وقال إن الأمم المتحدة قد حاربت جريمة الفصل العنصري، مما أسفر عن إدانة مرتكبيها والقضاء على هذه الظاهرة. إلا أن الفقر المدقع قد أغفل، وهذا يدفع إلى الصدارة ما تنطوي عليه المشكلة من أبعاد تتعلق بحقوق الإنسان.

٤٤- وفيما يتصل بمسألة التعريف، لاحظ السيد ديسبوي أن اللجنة الفرعية لم تنجح حتى الآن في تعريف الفقر أو الفقر المدقع. إلا أنه تم تحديد عدد من المعايير لإدراجها في إطار تعريف يعتمد في المستقبل، حتى ولو لم يتم تجسيدها في وثيقة رسمية تصدر عن الأمم المتحدة. وأوضح أن العيش في ظل الفقر المدقع يمثل ظاهرة تراكمية للحياة في ظل ظروف مخوفة بالمخاطر، بما في ذلك حرمان الفقراء من التمتع بحقوقهم. وأضاف قائلاً إن استمرار انعدام الأمن على مدى فترة طويلة من الزمن يمثل سمة هامة من سمات حياة هؤلاء الناس. وأشار إلى أن الأمر يمس جميع حقوق الإنسان وأن الاستجابة يجب أن تكون شاملة بحيث تنطوي على مشاركة الفقراء والأغنياء على السواء. وقال إنه ينبغي أن تتم، من منظور حقوق الإنسان، معالجة مسألة الهياكل الاقتصادية الكلية التي تؤدي إلى إدانة الفقر، وإن الأمر يتطلب إجراء نقاش حقيقي لا إيديولوجي.

٤٥- وتحدثت شاهرا رضوي، من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، عن مسألة ما تنطوي عليه السياسة الاقتصادية من أبعاد تتعلق بالفوارق بين الجنسين، وعن الإصلاحات المتعلقة بحيازة الأراضي، ومدى إتاحة وصول المرأة إلى الأصول الإنتاجية كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر. وقالت إن دعاة حقوق المرأة قد نجحوا في تفنيد مفهوم الأسرة المعيشية كفكرة أحادية خاصة و"أبوية". ولكن ترجمة المكاسب المعنوية والقانونية إلى حقوق أساسية تنهض بالمرأة من حالة الفقر تظل مقيدة بثلاثة عوامل هي: (أ) وجود نظام لحقوق الملكية منحاز إلى السوق وتوجهه بقوة مؤسسات عالمية؛ و(ب) تضافر تآكل الدعم الحكومي للزراعة، مما يفقد المزارع الصغيرة مقومات البقاء والاستمرار، مع انفتاح البلدان أمام تحرير التجارة والوضع التنافسي غير المؤاتي بسبب نظم الدعم

المعمول بها في أماكن أخرى؛ و(ج) التحول عن مركزية الدولة والتشديد على المجالس القروية وما إليها على المستوى "المحلي".

٤٦- وفيما يتعلق بالعمل (أ) المذكور أعلاه، كثيراً ما تفقد النساء اللواتي يعانين من القيود المفروضة على الموارد المتاحة لهن، في إطار نظم الملكية الخاصة، الحقوق القليلة التي كن يتمتعن بها أصلاً. وقال إن الأسواق لم توفر حتى الآن العدالة أو تتيح إمكانية الوصول إلى الموارد على أساس منصف. كما أن المكاسب التي حققتها المرأة ضمن الأسرة المعيشية قد فقدت؛ كما تكبدت الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية خسائر كانت في صالح المستثمرين في المستلزمات ممن استفادوا من تحرير نظم حقوق الملكية. وفيما يتعلق بالعمل (ج)، هناك مجموعة من الجهات الفاعلة التي تمارس ضغوطاً في اتجاه تحقيق اللامركزية وذلك لمجموعة مختلفة من الأسباب، بما في ذلك التطلع إلى عدالة أفضل. إلا أن هناك خطراً جدياً يتمثل في "هيمنة النخبة" على المستوى المحلي (أي هيمنة النخب المحلية على الحكومات المحلية) وتعاضم نظم العدالة التقليدية التي ليست في صالح حقوق النساء الفقيرات وغيرهن من الفئات المهمشة. وأضاف قائلاً إن توزيع الأراضي على المستوى المحلي لم يكن، في أحيان كثيرة، في صالح النساء. وثمة حاجة لإجراء المزيد من البحوث التجريبية العملية بشأن طريقة عمل نظام العدالة التوزيعية على المستوى المحلي. وأخيراً، قال إن البحوث تُظهر أن العمل بأجر في المزارع الكبيرة يمكن أن يدر دخلاً مضموناً إلى حد أبعد ويمثل طريقة مؤكدة للخروج من حالة الفقر مقارنة بالعمل في المزارع الصغيرة، مما يشكك في مخططات الائتمانات البالغة الصغر وعمليات إعادة توزيع الأراضي التي تشجع الناس على أن ينهضوا بأنفسهم دون أن يتوفر لديهم سوى التزر القليل. وأوضح أن مسألة العمالة قد أغفلت في الأهداف الإنمائية للألفية ولكنها يجب أن تكون في الصدارة في سياق المناقشات على الصعيد الاقتصادي الكلي. وأشار إلى أن العملية المتمثلة في أوراق استراتيجيات الحد من الفقر قد حالت دون إجراء ما يكفي من عمليات التحليل والنقد بشأن "صفات العلاج" الاقتصادية الكلية.

٤٧- وتحدث السيد عثمان عن الحاجة إلى تعريف المصطلحات الرئيسية مثل مصطلح الفقر. وقال إنه لا يكفي "أن تعرف الفقر عندما تراه". فبدون وجود معايير موضوعية، لا يمكن قياس التقدم المحرز ولا بلورة الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر. وأشار إلى أن الإطار المفاهيمي الذي وضعته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والحد من الفقر يقدم تعريفاً يرتبط بمنظور حقوق الإنسان، متخذاً كمنطلق لذلك مفهوم الفقر القائم على أساس القدرة الذي وضعته أمارتيا سين. فمن منظور القدرة، يُعتبر الفقر مرادفاً لعدم إعمال حقوق الإنسان، ومن ثم فإن الحد من الفقر ينبغي أن يهدف إلى إعمال حقوق الإنسان.

٤٨- وقسم السيد عثمان مناقشته للاستراتيجيات التنفيذية إلى ثلاثة أجزاء هي: (أ) عملية صياغة الاستراتيجيات؛ و(ب) مضمون الاستراتيجيات؛ و(ج) الرصد والتنفيذ. وأوضح أن اعتبارات حقوق الإنسان يجب أن تكون مشمولة في المراحل الثلاث جميعها بطريقة موضوعية وأساسية. وركز السيد عثمان بصورة رئيسية على البعد الوطني دون إنكار أهمية البعد الدولي. وفيما يتعلق بالجزء (أ) من المناقشة، قال إن عملية صياغة السياسات العامة ينبغي أن تتسم بطابع المشاركة بحق لا لأسباب تتعلق بالكفاءة والإنصاف فحسب، بل لأن للناس أيضاً حقاً في المشاركة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي إنشاء مؤسسات دائمة وملائمة بدلاً من الاعتماد على اجتماعات أو

مشاورات تُعقد على أساس مخصص. كما بحث وعيّن حدود مفهوم "الإعمال التدريجي" للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتابع قائلاً إن الالتزام بعدم التمييز، على سبيل المثال، هو التزام فوري. وبالنسبة للحقوق التي يجب إعمالها تدريجياً، يجب أن يكون في مقدور من يقع على عاتقهم واجب الإعمال أن يثبتوا أنهم يفعلون كل ما في وسعهم في ظل الظروف السائدة وأن يتم رصد التقدم المحرز بصورة موضوعية ومن خلال عملية تقوم على أساس المشاركة وبلاستناد إلى مؤشرات ومعايير مناسبة.

٤٩- وفيما يتعلق بمضمون استراتيجيات الحد من الفقر، تتمثل المهمة الأولى في تحديد الأولويات: أي تحديد تلك الحقوق التي يعتبر التمتع بها متخلفاً عن التمتع بحقوق أخرى. وتتم المفاضلة بين السياسات على أساس الاسترشاد بحقوق الإنسان ومن خلال تحديد القواعد - الحتميات الأخلاقية التي تستند إلى القانون - التي لا يمكن الإخلال بها. وفيما يتعلق بالرصد والتنفيذ، يتطلب اعتماد منظور حقوق الإنسان تحميل أولئك الذين يقع على عاتقهم إعمال تلك الحقوق المسؤولية عن نجاحهم أو إخفاقهم. وينبغي إدراج العقاب والتأنيب والكشف العلني والمساءلة الانتخابية وما يماثل ذلك من عمليات كعنصر أساسي في عملية رصد استراتيجيات الحد من الفقر، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات علاجية فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان.

٥٠- وفتح رئيس الحفل باب المناقشة. وشكك ممثل أنغولا في طبيعة العلاقة بين الفقر وحقوق الإنسان، معتبراً أن حقوق الإنسان يمكن أن تمثل، إلى حد ما، مفهوماً نسبياً. وأشار ممثل كوستاريكا إلى العرض الذي قدمه السيد روي فلاحظ أن الفقر لا يمثل ظاهرة تتصل بالدخل وحده. وقال إنه ينبغي للدول أن تولي أولوية لوضع برنامج شامل للخدمات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم بصفة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الأخذ بنهج متعدد الأبعاد في مجال رسم السياسات العامة لا يقتصر على مؤسسات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في هذا المجال فحسب بل يشمل أيضاً وزارتي التجارة والمالية وما إليهما بحيث يجري تقييم السياسات من منظور حقوق الإنسان. وتعتبر المساءلة العامل الأساسي، بالإضافة إلى مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة في الحوار في مجال السياسة العامة.

٥١- وطلب السيد بيرو أن يميز الحفل الاجتماعي بين التعريف الوصفي أو الوظيفي، والتعريف الاشتراعي للفقر. فهذا التعريف الأخير هو الأكثر إثارة للتحدي وقد ينطوي على قدر كبير من القيود. وتحدثت ممثلة البرازيل عن ارتفاع معدل انتشار الفقر في بلدها، وقالت إن البرازيل تطبق مفهوم الشمولية الاجتماعية في سياساتها الإنمائية، وقد أدرجت مسألة مكافحة الجوع ضمن الأولويات مع التشديد على عدم التمييز وتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة. وأوضحت أنه لا يمكن النظر إلى أمن الإنسان ومشكلة الجريمة بمعزل عن الفقر. وتصور ممثل البنك الدولي وجود مخاطر في المغالاة في التبسيط فيما يتصل بالمزاعم التي كثيراً ما توجه ضد البنك. وتحدث عن آليات السوق التي تنظم الحصول على حقوق الملكية، وأشار إلى تأييد إيرناندو دي سوتو للمشاريع التي ينفذها البنك الدولي في هذا الصدد في منطقة أمريكا الوسطى. وقال إنه يرى، من منظور الفقراء، أن نظم الدعم تتعارض مع متطلبات الاستثمار. كما أشار إلى أهمية عمل البنك الدولي فيما يتصل بتقييم حالة الفقر وتأثيره الاجتماعي.

٥٢- وأعربت السيدة إمبونو عن رأي مفاده أن الحكومات كثيراً ما تكون مديرة اقتصادية سيئة وبالتالي فإن عملية التحرير - إذا ما أجريت على الوجه الصحيح - لا ينبغي أن تعتبر عقبة في حد ذاتها. وحثت المحفل الاجتماعي على إشراك الفقراء بصورة مباشرة، بالإضافة إلى إشراك المنظمات غير الحكومية، في مداولاته. وأشار أحد ممثلي الشعوب الأصلية إلى تقارير السيد ديسبوي بشأن الفقر المدقع مسلطاً الضوء على أنه كثيراً ما يتم إغفال مسألتَي الأمية والتعليم في التحليلات الاقتصادية للفقير. ورأى المتحدث أن التوزيع غير المنصف للموارد هو نتيجة لاقتصاديات العمل الحر دون تدخل الدولة وللإصلاحات الاقتصادية الموجهة وفقاً لمتطلبات السوق. وقال إن المؤسسات المالية الدولية لم تبد قدراً كافياً من الاهتمام بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

٥٣- ولاحظ ممثل منظمة باكس رومانو أن الأمين العام قد نشر رأياً يشبه فيه الفقر بسلاح مهمل من أسلحة الدمار الشامل. وطلب إعداد تقرير عن الفقر المدقع باعتباره يشكل تهديداً للسلم، وهو أمر ينبغي إدراجه ضمن مداولات المحفل الاجتماعي. كما حث على الاعتراف الصريح بحقوق المزارعين وساكني الغابات باعتبارها من حقوق الإنسان، وطلب إيلاء اهتمام لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مع تزايد الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وأخيراً، أشار إلى العدد الكبير من حالات الانتحار في صفوف المزارعين في أندرا برادش في الهند بسبب تخفيض الإعانات الزراعية التي كانت تدعم سبل معيشتهم في السابق. وأوضح أن هذه الخسائر الإنسانية تنجم عن الاتفاقات الثنائية وكذلك عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية. وقال إنه ليس لذلك أي علاقة بالإنتاجية في البلدان النامية. وأوصى بأن تبدي اللجنة الفرعية اهتماماً أكبر لمعالجة مشاكل النساء الريفيات والمزارعين.

٥٤- وأوصى ممثل الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع بأن يتم تعزيز مشاركة الفقراء وإقامة الشراكات معهم، مع مراعاة مشروع المبادئ التوجيهية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن اعتماد نهج إزاء الحد من الفقر يقوم على أساس حقوق الإنسان. ولاحظ ممثل شيلي أنه ينبغي للحكومات أن تتخذ موقفاً ثابتاً على المستوى الدولي لدى التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية وعند إعلان التزامها بحقوق الإنسان. وأوضح أن البلدان النامية لا تمارس سوى تأثير محدود في المؤسسات المالية الدولية.

٥٥- ثم أعطى الرئيس الكلمة لأعضاء فريق المناقشة من أجل الرد. وأكد السيد روي خطر "هيمنة النخبة" في سياق عملية إلغاء المركزية. وأشار إلى ضرورة دعم تحالف للفقراء يعزز رأسمهم الاجتماعي من خلال بناء القدرات كسبيل لتوفير الحوافز في مواجهة التعسف. وقال السيد ديسبوي إنه يوافق على الفكرة التي تعتبر أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تضع سياسات جديدة تراعي إلى حد أبعد ما لها من تأثير على الفقراء. وقال إن هناك حاجة لبذل جهود إضافية للوصول إلى الفقراء والتعرف على أحوالهم. وينبغي لجميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن تتصدى لقضايا الفقر، ذلك لأن الفقر يمس جميع حقوق الإنسان. والمعايير القائمة يمكن أن تقدم إرشادات في هذا الصدد. وأضاف قائلاً إن الحاجة إلى وضع تعريف للفقير تظل ضرورة حتمية، كما أنه من الضروري التمييز بين الفقر والفقير المدقع. وقال إنه لا ينبغي تجاهل العمل السابق المضطلع به في اللجنة الفرعية، بما في ذلك المعايير المتفق عليها لتحديد الفقر وتأثيره على حقوق الإنسان. كما أن البعد العالمي للفقير يشكل عنصراً هاماً آخر نظراً لارتباطه بالأمن الدولي.

٥٦- وشددت السيدة رضوي على ضرورة إعادة إدراج مسألتي انعدام المساواة والتضامن في صلب المناقشة المتعلقة بموضوع الفقر، فضلاً عن الالتزام بتقاسم وإعادة توزيع الثروة من خلال النظم الضريبية. وأوضحت أنه لا معنى لحقوق الإنسان إذا كانت الدول ضعيفة إلى حد لا يمكن معه مساءلتها؛ وبالتالي فإن إعادة تأهيل الدولة ليست مجرد مسألة تنظيم للاقتصاد. فجميع تجارب النجاح الاقتصادي قد اعتمدت في النهاية على وجود دول قوية وعلى تقديم الإعانات، لفترة من الوقت على الأقل، من أجل بناء القدرات الوطنية. وأوضح السيد عثماني مفهوم الحق في المشاركة الذي لا يمكن التشكيك فيه لمجرد تكرار حالات إخفاق المسؤولين المنتخبين في تمثيل مصالح الفقراء؛ بل إن المشاركة هي من الضرورات الحتمية ولا بد من تحسين النظام في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، لا يمكن مناقشة مسألة الإعانات مناقشة فضفاضة إلى حد مفرط، ذلك لأن هناك حالات كانت فيها إزالة هذه الإعانات مبررة فعلاً؛ فقد كانت باهظة التكلفة ولم تعد على الفقراء بالفائدة المرجوة، بينما كانت هناك حالات أخرى أدت فيها الإعانات الموجهة توجيهها جيداً إلى تيسير حياة الفقراء.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧- ترد فيما يلي الاستنتاجات التي خلص إليها كل اجتماع من الاجتماعات المواضيعية الثلاثة للمحفل الاجتماعي، تليها توصيات موجهة إلى اللجنة الفرعية.

ألف - الاستنتاجات

الفقر وحقوق الإنسان: تمكين الفقراء

٥٨- على الرغم من النجاح الذي تحقق في حالات معينة، لا يزال هناك الملايين من الفقراء في جميع مناطق العالم، ومن بينهم الكثيرون ممن يعيشون في حالة فقر مدقع، وهو وضع غير طبيعي بأي حال من الأحوال. ثم إن أوجه انعدام المساواة والفجوات القائمة بين الأغنياء والفقراء تتزايد وتشكل تهديداً للسلم على مستوى المجتمعات المحلية والمستويين الوطني والدولي. والوعي بهذه الحالة لا تواكبه عملية حشد للجهود لمكافحة الفقر على نطاق العالم تماثل عمليات الكفاح من أجل القضاء على العبودية أو الفصل العنصري.

٥٩- وقد اتفق المشاركون على أن الفقر والفقر المدقع هما من الانتهاكات التراكمية والمتعددة الأبعاد لكرامة الإنسان وحقوقه. والأخذ بنهج يقوم على حقوق الإنسان هو السبيل الوحيد للتصدي لهذه المسألة على نحو واثق، إذ إنه يساعد في تحديد الجهات التي يقع على عاتقها واجب إعمال تلك الحقوق - أي الحكومات الوطنية في المقام الأول، والمجتمع الدولي في المقام الثاني - وهي الجهات التي يمكن تحميلها المسؤولية عما تبذله من جهود في اتجاه القضاء على شأفة الفقر.

٦٠- ويعتبر الإطار الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعليقات العامة لهيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان والالتزامات المعقودة في إطار إعلان الألفية، من الأمور المهمة بالنسبة لوصف وتعريف الفقر فضلاً عن تصميم السياسات الرامية إلى استئصاله.

٦١- وشدد عدة مشتركين على أهمية مبدأ الأعمال التدريجي لبعض الحقوق، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن ذلك ينبغي ألا يفهم على أنه يشكل مسوغاً للتقاعس عن العمل، كما أن التقدم في أعمال حق من الحقوق لا ينبغي أن يحدث على حساب التمتع بالحقوق الأخرى، وهو ما يؤكد مبدأ عدم التراجع الذي يضع حدوداً لعمليات المفاضلة بين السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الحقوق تستتبع التزامات بالإعمال الفوري (ومن ذلك مثلاً حظر المفروض على التمييز).

٦٢- والفقر يستتبع العجز. وإن طابع عدم القابلية للتجزئة الذي تتسم به حقوق الإنسان يتطلب الأخذ بنهج شامل لتمكين الفقراء من الاضطلاع بدور نشط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن شأن تمكين الفقراء أن يسمح لهم بأن يمارسوا، على نحو معقول ومستنير، حقهم في المشاركة في عملية صنع القرارات على مستوى مجتمعاتهم المحلية وعلى المستوى الوطني. ولا يمكن معالجة مشكلة الفقر من خلال المساعدة "الأبوية" التي تقدم من القمة إلى القاعدة، بل من خلال تحويل الفقراء إلى مجموعة ذات مصالح مشروعة يمكنها أن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وغير ذلك من السياسات وأن تعترض عليها.

٦٣- وللأسباب عديدة على المستويين الدولي والوطني. وهناك الكثير من العقبات القائمة على المستوى الدولي والتي تعترض الجهود الوطنية المبذولة من أجل القضاء على شأفة الفقر. ومن جهة أخرى، فإن سوء إدارة شؤون الحكم يؤدي إلى تفاقم حالة الفقر، إن لم يكن يغذيها. وتشكل القضايا المترابطة المتمثلة في الحرمان من الوصول إلى العدالة، وسوء إدارة شؤون القضاء، وانتشار الفساد على نطاق واسع، عقبات رئيسية على المستوى الوطني. ويتطلب تحقيق النمو والتنمية على أساس مستدام ومنصف أن يشمل الإطار المؤسسي على آليات تكفل الشفافية ومساءلة المسؤولين.

٦٤- ومن شأن توفر أعلى مستويات ممكنة من العمالة وتهيئة بيئة تيسر توفير فرص العمل أن يمكننا جميع أولئك القادرين على العمل من التحرر من الفقر دون الاعتماد على المساعدة وإعانات الرعاية الاجتماعية. كما أن من شأن التصديق على معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية أن يساعد في تأمين توفر العمل اللائق وألا يتم التعامل مع اليد العاملة باعتبارها مجرد سلعة. ومن الضروري اتخاذ تدابير خاصة، أو وضع آليات للتمييز الإيجابي، لضمان توزيع فوائد النمو على نحو شامل للجميع.

٦٥- والتحكم الوطني بزمم استراتيجيات القضاء على الفقر لا يستبعد الاضطلاع بواجب التضامن الدولي، على النحو المعبر عنه في إعلان الألفية، وفي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل) وفي إعلان الحق في التنمية. وفي حين قد تم إحراز قدر كبير من التقدم في مجال القضاء على الفقر في العديد من البلدان ذات الموارد المحدودة وفي ظل قيود خارجية صعبة، فإن التأثير السلبي للنظم التجارية والالتزامات المتعلقة بالديون تعوق إحراز تقدم شامل.

الفقر الريفي

٦٦- تتفاوت خصائص الفقر فيما بين البيئات الحضرية والريفية. ففي البيئة الريفية، قد يكون العمال الزراعيون وصغار المزارعين وصيادو الأسماك وقاطنو الغابات والرعاة متساوين في الفقر ولكن مصالحهم فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد واستخدام الأراضي كثيراً ما تكون مختلفة بل ومتعارضة أحياناً. وتستحق الشعوب الأصلية والأقليات واللاجئون والمشردون داخلية اهتماماً خاصاً من أجل مواجهة أنماط التمييز الذي يفضي إلى الإقصاء الاجتماعي والفقر. ويؤدي الأخذ بنهج حقوق الإنسان إلى زيادة فعالية سياسات القضاء على الفقر؛ وهو يتطلب توفر بيانات مفصلة ومصنفة فيما يتعلق بأشد الناس فقراً، واتخاذ إجراءات تقوم على أساس تعهدات قانونية ملزمة لإعمال جميع حقوق الإنسان.

٦٧- ويمكن تأمين سبل معيشة فقراء الأرياف من خلال تمكينهم من الوصول إلى الموارد وحماية حقوقهم التقليدية في الموارد الطبيعية. وينبغي أن يتم، على المستويين الوطني والدولي، دعم عمليات تمليك الأراضي والآليات الرامية إلى الحد من التقلبات في أسعار السلع الأساسية على المستوى الدولي.

٦٨- والهجرة الجماعية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وإلى البلدان الأجنبية يمكن أن توفر فرصة ولكنها تعرض المهاجرين أيضاً لحالات من الخطر الشخصي الشديد، حيث يتعرضون للاستغلال أو الاتجار أو لأشكال الرق المعاصرة. ومن حق غير المواطنين، وبخاصة المهاجرون الفقراء، التمتع بجميع حقوق الإنسان على أساس غير تمييزي.

٦٩- الشعور بالعجز الناشئ عن الفقر. ويتفاقم هذا الشعور من جراء وصم الفقراء وتزايد حدة افتقارهم لتقدير الذات ومشاعر الاستسلام لوضع يرون أنه محتوماً. ويتيح الاحتفال باليوم العالمي للتغلب على الفقر المدقع (١٧ تشرين الأول/أكتوبر) الفرصة لحشد الجهود على المستويين الوطني والدولي. وينبغي السعي إلى إيجاد حلول من منظور الفقراء الذين ينبغي إشراكهم في تصميم التدابير بحيث يتم الانتقال من استراتيجيات التعامل مع الحالات إلى استراتيجيات القضاء على الفقر.

٧٠- ودعا المشتركون إلى ضرورة تعريف مصطلحي "الفقر" و"الفقر المدقع" والتمييز بينهما، وكان هناك اتفاق حول ما يتسم به القضاء على الفقر المدقع من أهمية قصوى. وأشار إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، بالإضافة إلى قصور تعريف الفقر القائمة على أساس مستوى الدخل. كما أشار إلى التعاريف الواردة في تقرير المقرر الخاص السابق للجنة الفرعية بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع (١٩٩٦)، وإلى "النهج القائم على القدرات" الذي وضعه أمارتياسين في الدراسة المعنونة "حقوق الإنسان والحد من الفقر: إطار مفاهيمي"، ومشروع المبادئ التوجيهية بشأن الأخذ بنهج إزاء استراتيجيات الحد من الفقر يستند إلى حقوق الإنسان، وإلى التعريف الذي اعتمدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠١. وقد اعتبر البعض

أنه من الممكن، رغم صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد تعريف موحد، توجيه الجهود نحو تعريف عملي يستند إلى المعايير التي تلقى قبولا بالفعل.

٧١- وقد جرت مناقشة موازية حول مدى استصواب وضع صك دولي جديد لمعالجة مسألة حقوق الإنسان والفقر والفقر المدقع. ورأى عدة مشتركين أن المعايير القائمة فيما يتصل بحقوق الإنسان كافية وأن تطبيق هذه المعايير ينبغي أن يكون محور تركيز الجهود الرامية إلى القضاء على شأفة الفقر. وفي اعتقاد مشتركين آخرين أن الجهود المبذولة للقضاء على الفقر ورصده يمكن أن تستفيد من اعتماد صك اشتراعي إضافي يركز إلى حد أبعد على أوضاع واحتياجات الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.

حقوق الإنسان في سياق الاستراتيجيات التنفيذية للتصدي للفقر

٧٢- هناك عدد متزايد من البلدان النامية التي تعكف حالياً على تنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر وتتلقى دعماً تقنياً ومالياً من المجتمع الدولي لكي تفعل ذلك. وسوف تتحسن فرص نجاح هذه الجهود إذا ما قامت الحكومات والمؤسسات المالية أو التجارية الدولية وغيرها من وكالات التعاون الدولي أيضاً باعتماد نهج متسق للحد من الفقر يقوم على أساس حقوق الإنسان.

٧٣- وقد أُشيد بالإصلاحات التي تهدف إلى تحسين تسيير شؤون الحكم. واعتبر أن التشديد الحالي على آليات تحقيق لا مركزية الحكم تشكل خطراً إذا ما أفضى إلى تراجع عن السياسات الوطنية الراسخة فيما يتصل بتمكين المرأة أو مراعاة حقوق الإنسان. وثمة خطر إضافي حقيقي يتمثل في تمكّن النخب المحلية المحافظة من تحويل هذه العملية لصالحها.

٧٤- وقد نوقشت مسألة الإعانات في عدة مناسبات. وكان هناك اتفاق على أن قيمة الإعانات تكمن في الاستهداف الدقيق والوصول على نحو فعال إلى الفقراء والمجموعات المعزولة، إلى جانب وجود شروط انقضاء تدريجي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. ومن جهة ثانية، اعتبر أن إعانات التصدير التي تقدمها البلدان الغنية تحول دون مشاركة البلدان الفقيرة في التبادلات التجارية الدولية وتحد من قدرتها على تأمين سبل رزق مستدامة لصالح الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.

٧٥- وتم الاعتراف بأوجه قصور الآليات السوقية في توفير السلع والخدمات على أساس منصف لصالح الفئات الضعيفة، مما يؤكد الحاجة إلى بناء دول قادرة على توفير الحماية الاجتماعية وتنظيم نشاط القطاع الخاص. وفي حالة الدول التي تفتقر إلى القدرة على ذلك، تكون التزامات الجهات الفاعلة على المستوى الدولي إزاء الفقراء التزامات مباشرة وواضحة إلى حد أبعد.

باء - التوصيات

٧٦- بالنيابة عن المشتركين في الحفل الاجتماعي الثاني الذي عُقد في جنيف في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبالتشاور معهم، أعد الرئيس المجموعة التالية من التوصيات:

١- تحدي الفقر المدقع في عالم اليوم

٧٧- ينبغي لجميع الحكومات والمؤسسات الدولية أن تقر بأن مشكلتي الفقر والفقر المدقع يجب أن تعالجا من منظور حقوق الإنسان، مما يضيف قيمة إلى عملية رسم السياسات العامة من خلال التشديد على أهمية تمكين الفقراء وعدم التمييز، مع إشراك الفقراء والإصغاء إلى تجاربهم ووجهات نظرهم، وتعزيز المساءلة عن القضاء على الفقر.

٧٨- ويدعو الحفل الاجتماعي للجنة الفرعية وغيرها من آليات ومحافل حقوق الإنسان إلى إيلاء اهتمام، في سياق ما تضطلع به من أنشطة، لحالات الفقر والفقر المدقع، وإلى مواصلة المناقشات بشأن تعريف الفقر والفقر المدقع من منظور حقوق الإنسان، انطلاقاً من الاقتراح الوارد في تقرير المقرر الخاص للجنة الفرعية المقدم في عام ١٩٩٦، وبالاستناد إلى العمل الذي اضطلع به الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤. ويتطلع الحفل الاجتماعي إلى التعاون في هذا الصدد مع المقرر الخاص المكلف بالولاية الجديدة بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع.

٢- تمكين الفقراء

٧٩- من الشواغل التي تهم الحفل الاجتماعي بصفة خاصة ما يتمثل في حالة الفقر المدقع التي يعانيها الملايين من العمال الزراعيين وصغار المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك وقاطني الغابات والشعوب الأصلية وأفراد الأقليات الذين يعيشون في حالة من الخطر والضعف الشديدين وكثيراً ما يتم تجاهلهم من قبل النخب الحضرية. ويلاحظ الحفل الاجتماعي عدم كفاية الحماية التي توفر لحقوق هذه الشرائح من السكان، وبخاصة النساء، بموجب القانون الدولي، ويحث على تجديد النقاش بشأن السبل والوسائل الكفيلة بجعل الصكوك والآليات القائمة أكثر فعالية.

٨٠- وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم أولئك الذين يشاركون في بناء ائتلاف لصالح الفقراء ويعملون معهم مباشرة من أجل مساعدتهم في تجاوز أوضاعهم ومكافحة وصمهم بالفقر.

٨١- وإن ما تتسم به حقوق الإنسان من عدم قابلية للتجزئة يتطلب كفاحاً شاملاً ضد الفقر وبذل جهود محددة لتمكين الفقراء من أن يصبحوا فاعلين سياسياً في إطار عملية تمكين تسمح بمشاركتهم المجدية والمستنيرة في عمليات صنع القرارات على مستوى مجتمعاتهم المحلية والمستويين الوطني والدولي. كما ينبغي أن تتوفر لغير المواطنين فرصة لسماع أصواتهم.

٨٢- ويلاحظ الخفل الاجتماعي ضرورة إجراء المزيد من المناقشة لصياغة القواعد والآليات اللازمة لتمكين الفقراء، وهو بحث جميع الدول وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية على المستويين الدولي والوطني على تعزيز تطبيق المعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء وفقراء الأرياف وغيرهم من الفئات والأفراد الذين يعانون من التمييز أو الحرمان.

٨٣- ويشجع الخفل الاجتماعي الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على المضي قدماً في تفعيل نهج يقوم على أساس حقوق الإنسان في إطار الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على شأفة الفقر، من خلال استخدام أدوات ومنهجيات عملية وذات سياقات محددة.

٨٤- ويدعو الخفل الاجتماعي جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى الإسهام في تنفيذ وزيادة تطوير مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الأخذ بنهج إزاء استراتيجيات الحد من الفقر يقوم على أساس حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تقاسم التعليقات مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٨٥- ويشكل التعليم الخطوة الأولى في اتجاه تمكين الفقراء من معرفة حقوقهم والمطالبة بها. ويجدد الخفل الاجتماعي الدعوة الموجهة إلى المجتمع الدولي وإلى كل حكومة من الحكومات من أجل مضاعفة الجهود الرامية إلى إعمال الحق في التعليم للجميع، كما يرد في اتفاقيات حقوق الإنسان، وتحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية (توفير التعليم الأساسي للجميع) والهدف ٣ (القضاء على التفاوت بين الجنسين على جميع مستويات التعليم) بحلول عام ٢٠١٥.

٨٦- ويسلم الخفل الاجتماعي بأهمية تمكين الفقراء من ممارسة حقهم في العمل، لكي ينهضوا بأنفسهم على نحو دائم من حالة الفقر من خلال ممارسة عمل لائق. ويجب على الحكومات أن تكفل الامتثال لمعايير العمل المحددة بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

٨٧- وتشكل سياسات الحماية والرعاية الاجتماعية، من جهة، وسياسات الصحة التناسلية، من جهة أخرى، سياسات أساسية بالنسبة للقضاء على الفقر. ويشجع الخفل الاجتماعي على توفير مخصصات كافية من الميزانية وتعيين موظفين مؤهلين لتنفيذ هذه السياسات.

٨٨- ويعتبر الخفل الاجتماعي أن مشاركة الفقراء وأولئك الذين يعملون معهم في المناقشات الدولية والوطنية بشأن مشكلة الفقر هي مسألة أساسية وشرط لتمكين الفقراء ولوضع معايير جديدة في هذا المجال.

٣- على المستوى الوطني

٨٩- يسلم الخفل الاجتماعي بأهمية تحمل المسؤولية وامتلاك زمام الأمور على المستوى الوطني في العمل من أجل القضاء على الفقر. وهذا يتطلب تعزيز هياكل الدولة وإعمال الحق في المشاركة. فخصخصة هياكل الدولة والخدمات العامة الاجتماعية قد تشكل خطراً على الفقراء. ويسلم الخفل الاجتماعي بأن العمل على هذا المستوى يعتبر أساسياً.

٩٠- ويوصي الخفل الاجتماعي جميع الجهات الفاعلة المعنية بأن تنظر في ما يمكن إنشاؤه من آليات تستطيع الدول من خلالها أن تعرض دورياً على المستوى الدولي برامجها الخاصة بالقضاء على الفقر المدقع، والتعريف بأولوياتها وتحليل النتائج المحققة حتى الآن. وينبغي أن تشكل هذه المعلومات، في جملة معلومات أخرى، مساهمة هامة في مداولات الخفل الاجتماعي. ويوصي الخفل الاجتماعي الأمانة بأن تقوم بإعداد وإرسال استبيان تطلب فيه المعلومات ذات الصلة في هذا الصدد، دون أن يكون في ذلك تكرار للآليات أو العمليات الأخرى.

٩١- وإن سوء إدارة شؤون الحكم يؤدي إلى تفاقم الفقر إن لم يكن يغذيه. ويوصي الخفل الاجتماعي ببذل جهود مجددة لتوفير الخدمات القانونية المجانية والقضاء على الفساد الذي يؤدي إلى تحويل الموارد بعيداً عن الاستثمارات التي هي في صالح الفقراء ويشكل عقبة رئيسية أمام التنمية.

٩٢- وينبغي لجميع الدول أن تصدق على جميع معاهدات حقوق الإنسان، ولكن التصديق على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لمسألة الفقر المدقع. كما يوصي الخفل الاجتماعي الدول بأن تسارع إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحيث يبدأ سريانها في وقت مبكر.

٤- على المستوى الدولي

٩٣- يوصي الخفل الاجتماعي جميع الهيئات والآليات القائمة المعنية بحقوق الإنسان (بما في ذلك الإجراءات الخاصة واللجان) بأن تدرج في دراساتها وتقاريرها واستعراضاتها للتقارير، في جملة أمور، دراسة حالات الفقر والفقر المدقع وبرامج القضاء على الفقر التي تنفذها الدول وغيرها من الجهات الفاعلة. وسوف يقوم الخفل الاجتماعي بمتابعة هذه التوصية.

٩٤ - ويلاحظ المحفل الاجتماعي الفجوة القائمة بين نهج حقوق الإنسان المتصلة بالفقر والمناقشات الدولية المتصلة بالشؤون الاقتصادية. ويلاحظ المحفل الاجتماعي ضرورة مواصلة العمل من أجل تعزيز الحوار والاتساق في السياسات العامة بين برامج وقرارات المنظمات الاقتصادية الدولية وبرامج وقرارات الأجهزة والهيئات المعنية بحقوق الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء أن تحرص على تأمين اتساق المواقف التي تتخذها في مختلف الهيئات.

٩٥ - ويؤكد المحفل الاجتماعي على الحاجة المتزايدة لإدراج بُعد حقوق الإنسان في القرارات الاقتصادية الدولية، مثل تلك القرارات المتعلقة بإلغاء الديون، أو ضبط أسعار السلع الأساسية، أو عقد معاهدات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف، وغير ذلك من الترتيبات الاقتصادية، كطريقة لمنع الفقر.

٩٦ - ويوصي المحفل الاجتماعي جميع الجهات الفاعلة المسؤولة، وبخاصة الدول، بزيادة التركيز على منع الفقر من خلال إجراء تقييم أكثر منهجية وفعالية لما يترتب على السياسات الاقتصادية من آثار على حقوق الإنسان. ويجب أن تصبح عمليات وآليات تقييم أثر الفقر إلزامية.

٩٧ - ويرحب المحفل الاجتماعي بالمبادرة الرامية إلى إنشاء صندوق دولي لمكافحة الجوع، وبالخطوات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد. ويشجع المحفل الاجتماعي الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني عموماً على المشاركة في هذا النوع من المبادرات من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - على مستوى المحفل الاجتماعي

٩٨ - يعيد المحفل الاجتماعي تأكيد قراره بأن يواصل الاجتماع على أساس سنوي. وهو ينظر إلى المشاركة النشطة والجدية لجميع الجهات صاحبة المصلحة - بما فيها المنظمات الشعبية والقطاع الخاص - باعتبارها أمراً ضرورياً لتوسيع نطاق المناقشة. وفي الوقت نفسه، يضع المحفل الاجتماعي في اعتباره أن هذا سوف يتطلب توفير موارد كافية وآليات ملائمة واستعدادات على المستويين المحلي والإقليمي لكي تكون هذه المشاركة مثمرة ومجدية.

٩٩ - وينظر المحفل الاجتماعي بعين التقدير إلى الشكل الذي اعتمد لاجتماع هذه السنة، أي اعتبار المساهمة في المبادرات الأخرى الجارية للجنة الفرعية الهدف الرئيسي للاجتماع. وبهذه الطريقة، يمكن للمحفل الاجتماعي أن يؤدي دوره بوصفه "رواقاً فكرياً" للجنة الفرعية في المسائل التي تدرج في نطاق اختصاصها. ويوصي المحفل الاجتماعي بمواصلة استخدام المنهجية نفسها في المستقبل.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

الوثائق التي أُعدت للمحفل الاجتماعي	الرمز
العنوان	
جدول الأعمال المؤقت	E/CN.4/Sub.2/SF/2004/1
مذكرة معلومات أساسية من إعداد الأمانة	E/CN.4/Sub.2/SF/2004/2
الفقر كانتهاك لحقوق الإنسان: ورقة عمل مقدمة من السيد خوسيه بينغوا	E/CN.4/Sub.2/2004/44
وثائق معلومات أساسية	
تطبيق القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع: تقرير مرحلي مقدم من السيد خوسيه بينغوا، منسق فريق الخبراء المخصص	E/CN.4/Sub.2/2004/25
العنوان السابق نفسه: مشروع عناصر أولية لمناقشة حول المبادئ التوجيهية الممكنة بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع	E/CN.4/Sub.2/2004/25/Add.1
المحفل الاجتماعي: تقرير الرئيس - المقرر	E/CN.4/Sub.2/2002/18
حقوق الإنسان والحد من الفقر: إطار مفاهيمي، وثيقة مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	بدون رمز

المرفق الثاني

برنامج عمل المحفل الاجتماعي

الفقر، والفقر الريفي، وحقوق الإنسان

الخميس، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤

صباحاً

١٠/٠٠ - ١٠/٣٠ افتتاح المحفل الاجتماعي - انتخاب الرئيس - المقرر

١٠/٣٠ - ١٣/٠٠ فريق المناقشة الأول - الفقر وحقوق الإنسان: تمكين الفقراء

برتراند رامشاران، نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان

- الدور التمكيني للقانون لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة

كاري تابيولا، المدير التنفيذي لقطاع الحقوق منظمة العمل الدولية

- الحق في العمل: دوره التمكيني في مكافحة الفقر

مانفريد نوك، مدير معهد لودفيج بولتسمان

- الحريات المدنية والسياسية: دورها التمكيني في مكافحة الفقر

مناقشة عامة

بعد الظهر

١٥/٠٠ - ١٨/٠٠ فريق المناقشة الثاني - الفقر الريفي والفقر المدقع: صوت المجموعات المتأثرة

باتريسيا آشيلي، الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، موريشيوس، مديرة مركز للرعاية النهارية

إيميليو غافاري، هيئة الفرنسيين في هندوراس، مشاريع الحد من الفقر في أوساط المجتمعات المحلية للسكان الأصليين في هندوراس

جينيفر كويناتي، جماعات الرعاة من قبائل الماساي، كينيا

تسالوكا بياني، أستاذة القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية لندن للعلوم الاقتصادية

السيد بول هانت، المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة والمقرر السابق للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الجمعة ٢٣ تموز/يوليه

صباحاً

١٠/٠٠ - ١٣/٠٠ فريق المناقشة الثالث - حقوق الإنسان والاستراتيجيات التنفيذية للتصدي لمشكلة الفقر

فرانغ روي، مساعد رئيس إدارة الشؤون الخارجية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

- حقوق الإنسان في سياق الاستراتيجيات التنفيذية للحد من الفقر الريفي

لياندرو ديسبوي، المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين والمقرر الخاص السابق للجنة الفرعية المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان

- إتاحة وصول الفقراء إلى العدالة كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر

شاهرا رضوي، منسقة دراسة معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية بشأن ما تنطوي عليه السياسة الاقتصادية من أبعاد تتعلق بالفوارق بين الجنسين

- إتاحة وصول المرأة إلى الأصول (الائتمانات/الأراضي) كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر

صديق عثماني، أستاذ اقتصاديات التنمية في جامعتي دكا وأولستر

- حقوق الإنسان في سياق استراتيجيات الحد من الفقر

مناقشة عامة

بعد الظهر

١٥/٠٠ - ١٧/٠٠ فريق المناقشة الرابع - توصيات بشأن عناصر لإدراج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر

وسوف يعرض مقرر الأفرقة على الجلسة العامة نتائج كل اجتماع من اجتماعات أفرقة المناقشة

مناقشة في جلسة عامة

١٧/٠٠ - ١٨/٠٠ ملاحظات ختامية للرئيس

- - - - -